الفُقراء ، والأشدّ فقرًا

ردّ مركز عدالة على "تقرير الفقر في إسرائيل" للعام 2014

كانون أوّل / ديسمبر 2015

مقدمة

يُظهر تقرير مؤشر الفقر والفجوات الاجتماعية للعام 2014 (فيما يلي: "تقرير الفقر")[1]، والذي نشرته مؤسسة التأمين الوطني يوم 9.12.2015، أن نسبة العائلات التي تعيش تحت خطّ الفقر ارتفعت في العام 2014، وذلك بعد انخفاض ملموس في عدد العائلات الفقيرة في العام 2013.

وبحسب معطيات تقرير الفقر، فإن نسبة الفقر لمجمل العائلات في إسرائيل ارتفعت بـ 0.2% فقط، ووصلت في العام 2014 إلى 18.8% (بالمقارنة مع 18.6% في العام 2013). ويظهر التقرير أن هناك فجوات كبيرة بين السكان العرب وبين السكان اليهود، وذلك وفقما هو مفصل أدناه:

1. بالنسبة للعائلات اليهودية، فإن نسبة الفقر بقيت كما هي، تقريبا، بين السنوات 2013 و 2014، ووصلت إلى 13.6%. في المقابل، فإن النسب في وسط العائلات العربية هي أعلى بكثير، كما أن الارتفاع في نسب العائلات الفقيرة يعتبر أكثر جديّة مقارنة مع باقي المجموعات السكانية. وفي حين أن تقرير الفقر الأخير يشير إلى أن نسبة الفقر في وسط العائلات العربية قد ارتفعت بنسبة تصل إلى 1% تقريبا، (من 51.7% في العام 2013 إلى 52.6% في العام 2014، بحسب التقرير) فإن فحص عدالة يشير إلى أن تقرير الفقر الذي نشر في العام الماضي يظهر أن نسبة الفقر في وسط العائلات العربية قد وصلت في الواقع إلى 47.4% وليست 51.7%، ما يعني أنه في العام 2014 قد ارتفعت نسبة الفقر في وسط العائلات العربية بأكثر من 5%.

نسبة الفقر في وسط العائلات اليهودية تصل إلى 13.6%، بينما تصل النسبة في وسط العائلات العربية إلى 52.6%

[1] مؤسسة التأمين الوطني: مؤشر الفقر والفجوات الاجتماعية، تقرير سنوي (2014)، http://www.btl.gov.il/Publications/oni_report/Documents/oni2014.pdf

2. وبحسب ما يتضح من تقرير الفقر[2]، فإن نسبة الفقر بين العائلات العربية لا تشمل نسبة الفقر في وسط العائلات العربية البدوية، خاصة وأن التقديرات تشير إلى أن نسبة الفقر في وسط العائلات البدوية تصل إلى ضعف نسبة الفقر العامة. كما أن معطيات الدائرة المركزية للإحصاء، والتي تستند إليها مؤسسة التأمين الوطني في حساب نسبة الفقر لم تشمل السكان البدو في استطلاعات المصروفات من قبلها منذ العام 2012، وذلك في ظل ادعاءات الدائرة المركزية للإحصاء بشأن الصعوبة في أخذ عينة سكانية. وجاء في تقرير الفقر أنه "بسبب مصاعب واجهتها الدائرة المركزية للإحصاء في أخذ عينة في استطلاعات المصروفات للسكان البدو، فإن هذه المجموعة السكانية غير واردة في استطلاعات المصروفات منذ العام 2012، وبناء على ذلك، لا يوجد لدينا معطيات محتلنة بشأن نسبة الفقر في وسطهم. وتشير معطيات إدارية أن نسبة الفقر في وسط العائلات البدوية هي أعلى بمقدار ضعف نسبة الفقر العامة".[3]

معطيات الفقر لدى مؤسسة التأمين الوطني استثنت من حساباتها نسبة الفقر في وسط العائلات العربية البدوية في النقب.

3. ارتفعت مؤشرات "عمق الفقر" (وهو الفرق بين خطّ الفقر ومعدّل الدخل) ومدى "شدة الفقر" في وسط العائلات العربية (والذي يدمج بين عمق الفقر ونسبة الفقر)، مثلما يتضح من تقرير الفقر، بشكل ملحوظ بين عام 2013 وحتى عام 2014. وارتفع مؤشر "عمق الفقر" بما يقارب 8%. كما أن مؤشر "شدة الفقر" (FGT)، ارتفع بنحو 7%.

إن الهدف من ورقة الموقف هذه هو إبراز أن نسب الفقر المرتفعة في وسط المواطنين العرب ليست نتيجة سياسة حكومية قطرية تتميز بالقصور في القضاء على ظاهرة الفقر، فحسب، وإنما هي مرتبطة بشكل وثيق مع سياسة التمييز الممأسسة ضدهم، الأمر الذي يؤدي إلى تفاقم خطير في نسبة الفقر. وسوف نتركز في هذه الورقة، بشكل مختصر، في أربعة مجالات مختلفة يبرز فيها تقسيم غير منصف للموارد والميزانيات:

1. المخصصات الحكوميّة والضرائب؛ صفحة 4
2. هبات الموازنة؛ صفحة 7
3. التشغيل؛ صفحة 9
4. التربية والتعليم. صفحة 11

[2] صفحة 14 من تقرير الفقر
[3] **مؤشر الفقر والفجوات الاجتماعية**، تقرير سنوي 2014، مؤسسة التأمين الوطني، صفحة 14.

المخصصات الحكومية والضرائب

إحدى الطرق لتقليص نسبة الفقر هي عن طريق المخصصات الحكوميّة التي تُدفع من قبل مؤسسة التأمين الوطني. وتشمل هذه المخصصات، من جملة ما تشمله، مخصصات الأطفال ومخصصات الشيخوخة ومخصصات الأرامل والإعاقة والبطالة وضمان الدخل. وتهدف هذه المخصصات إلى تقليص الفجوات الاقتصاديّة وانعدام المساواة وتقليص نطاق الفقر. رغم ذلك، وبحسب ما يتضح من معطيات تقرير الفقر، فإن تأثير وفعالية هذه المخصصات في إخراج عائلة عربية من دائرة الفقر هي ضئيلة جدا.

قلّصت المخصصات نسبة الفقر في وسط العائلات اليهودية بـ 45.2%

في حين ساعدت على تراجع نسبة الفقر في وسط العائلات العربية بـ 8% فقط!

نسبة الفقر في وسط العائلات عامة تراجعت بـ 35.5% بعد المخصصات الحكوميّة والضرائب من 29.1% إلى 18.8%. ولدى تقسيم هذا المعطى بحسب القومية، يظهر أن نسبة الفقر في وسط السكان اليهود تراجعت بما يعادل 45.2%. وفي المقابل، فإن تراجع نسبة الفقر في وسط السكان العرب كانت أصغر نسبيا، ووصلت إلى 8% فقط. وتبين أن نسبة الفقر في وسط العائلات العربية قبل المخصصات التحويلية وصلت إلى 57.2%، وبعد المخصصات التحويلية تراجعت إلى 52.2%. هذه المعطيات تؤكد أن المخصصات التحويلية والضرائب بمبناها الحالي مجدية للسكان اليهود بما يعادل 8 أضعاف ما هي مُجدية للسكان العرب.

علاوة على ذلك، يتضح أنه بالرغم من أن نسبة العائلات اليهودية من مجمل العائلات السكانية يصل إلى 86.7%، بينما تصل نسبة العائلات العربية إلى 13.3%، فإن نسبة العائلات اليهودية من مجمل العائلات الفقيرة، قبل المخصصات التحويلية والضرائب، تصل إلى 73.8%، في حين تصل نسبة العائلات العربية من نفس المجموعة إلى 26.2%، ما يعني أن نسبة العائلات العربية الفقيرة هي ضعف النسبة السكانية للعائلات العربية عامة. كما أن نسبة العائلات اليهودية من العائلات الفقيرة بعد المخصصات التحويلية والضرائب تصل إلى 62.6%، مقابل 37.4% نسبة العائلات العربية. ما يعني أن نسبة العائلات العربية الفقيرة تشكل نحو ثلاثة أضعاف نسبة العائلات العربية من السكان. ولذلك يتبين أن المخصصات

التحويلية والضرائب في المبنى الحالي لها تسيء لوضع العائلات العربية مقارنة بالعائلات اليهودية.

في الجدول 1 والرسم البياني 1، أدناه، هناك معطيات مركزة تقارن بين السكان اليهود وبين السكان العرب في سياق الفقر (تركيز المعطيات من قبل مركز "عدالة" بناء على تقارير مؤسسة التأمين الوطني حول حجم الفقر):

الجدول 1

	2004	2005	2006	2007	2008	2009	2010	2011	2012	2013
النسبة من مجمل السكان										
اليهود	80%	80%	80%	80%	80%	80%	80%	80%	79%	79%
العرب	20%	20%	20%	20%	20%	20%	20%	20%	21%	21%
النسبة من مجمل العائلات الفقيرة										
اليهود	78%	77%	76%	76%	76%	75%	74%	73%	75%	72%
العرب	22%	23%	24%	24%	24%	25%	26%	27%	25%	28%
النسبة من مجمل العائلات الفقيرة – بعد المدفوعات التحويلية والضرائب										
اليهود	69%	67%	64%	65%	66%	64%	62%	61%	63%	62%
العرب	31%	33%	36%	35%	34%	36%	38%	39%	37%	38%
النسبة من مجمل عدد الفقراء (بحسب الأفراد) – بعد المدفوعات التحويلية										
اليهود					55%	54%	53%	52%	53%	52%
العرب					45%	46%	47%	48%	47%	48%

الرسم البياني 1

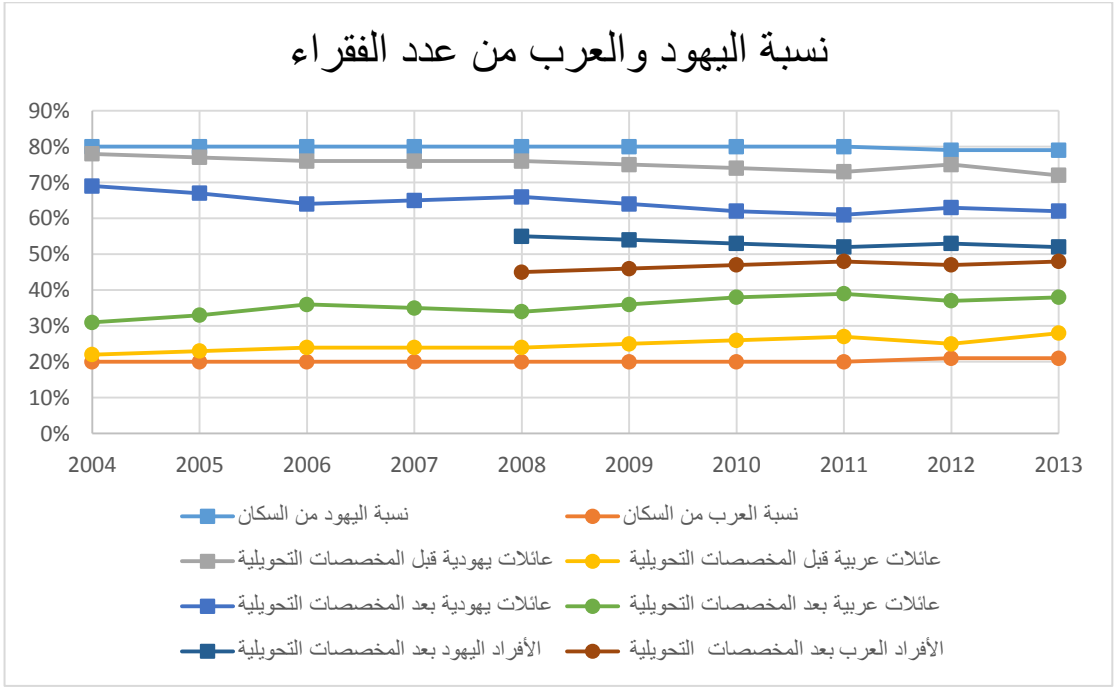

يجدر التأكيد على أنه يتضح من دراسة أجراها مركز الدراسات والمعلومات التابع للكنيست[4] أن هناك ثلاثة أسباب أساسية للفعالية المنخفضة لمخصصات التأمين الوطني في إنقاذ سكان عرب من دائرة الفقر:

أ. الفروق في التركيبة الديمغرافية للسكان، حيث أنه في وسط السكان اليهود هناك عدد مسنين أكثر نسبيا مقارنة بالسكان العرب. كما أنه هناك عدد أولاد أكثر نسبيا في وسط السكان العرب مقارنة بالسكان اليهود. علما أن الدعم الذي تقدمه الدولة للمسنين أعلى بشكل ملموس مما يقدم للأولاد.

ب. شدة الفقر في وسط السكان العرب عميقة أكثر بحيث أن نفس مبالغ الدعم بإمكانها أن تخرج سكانا يهودا من الفقر أكثر مما يمكنها إخراج سكان عرب.

ت. الفوارق في خصائص العمالة، حيث أن ظاهرة عمل أحد الوالدين فقط منتشرة في وسط السكان العرب مقارنة بالسكان اليهود، وكذلك ظاهرة نسبة المشاركة في القوة العاملة.

[4] عنات ليفي، اقتصادية، وصف وتحليل حجم الفقر واللامساواة في إسرائيل والدول النامية: تخصيص يوم للفقر في الكنيست، مركز الدراسات والأبحاث التابع للكنيست (2015/10/19)

هبات الموازنة من وزارة الداخلية إلى السلطة المحلية

إن الهدف من هبات الموازنة، هنا أيضا، هو تقليص الفجوات بين الأغنياء والفقراء، وذلك بواسطة تحويل هبات من وزارة الداخلية إلى السلطات المحلية الضعيفة من الناحية الاجتماعية الاقتصادية. والهدف هو إغلاق الفجوات الكبيرة الموجودة في السلطات المحلية بين مركب المصروفات ومركب المدخولات، وذلك بهدف تمكينها من تقديم خدمات نوعية أكثر للسكان.

بيّنت دراسة أجراها مركز "عدالة" في موضوع دفع هبات الموزانة أن حصة السكان العرب من هذه الهبات قد ارتفعت من 34% عام 2008 إلى 37% عام 2015 (الجدول 2). تبدو هذه النسب إيجابية، ولكن، وحسبما يتضح من الجدول 3 والرسم البياني 2 التاليين، فإن 78% من السلطات العربية تقع في العناقيد من 1 إلى 3، و99% منها تقع في العناقيد من 1 إلى 5، ما يعني أن غالبية السلطات المحلية العربية تتموضع في أسفل السلم الاجتماعي الاقتصادي، الأمر الذي يلزم بتخصيص هبات موازنة أكبر.

إضافة إلى ذلك، يتضح من إجراءات قضائية بادر إليها مركز عدالة[5] أن معايير تخصيص هبات الموازنة بين السلطات المحلية تمييز للأسوأ السلطات المحلية العربية. إن عدم المساواة في دفعات الموازنة من قبل وزارة الداخلية للمجالس المحلية هو أحد العوامل التي تؤدي إلى الوضع الاقتصادي المزري للسكان العرب، كما يساهم في معطيات الفقر العالية التي أشير إليها أعلاه.

الجدول 2 – السكان اليهود والعرب، النسب من هبات الموازنة (معطيات وزارة الداخلية عولجت من قبل مركز "عدالة")

	2008	2009	2010	2011	2012	2013	2014	2015
النسبة من هبات الموازنة للسكان اليهود	66%	67%	62%	62%	62%	62%	63%	63%
النسبة من هبات الموازنة للسكان العرب	34%	33%	38%	38%	38%	38%	37%	37%

[5] محكمة العدل العليا 6223/01 **اللجنة القطرية لرؤساء السلطات المحلية العربية في إسرائيل ضد وزارة الداخلية** (قرار بتاريخ 2011/05/17).

الجدول 3 – تقسيم العناقيد حسب السلطات المحلية

	عنقود 1	عنقود 2	عنقود 3	عنقود 4	عنقود 5	عنقود 6	عنقود 7	عنقود 8	عنقود 9	عنقود 10
العرب	8	22	32	12	3	1	0	0	0	0
اليهود	2	6	9	20	34	35	29	23	11	4
المجموع	10	28	41	32	37	36	29	23	11	4
نسبة العرب من العنقود	80%	79%	78%	38%	8%	3%	0%	0%	0%	0%
نسبة اليهود من العنقود	20%	21%	22%	63%	92%	97%	100%	100%	100%	100%

الرسم البياني 2 – تقسيم السلطات المحلية العربية بحسب العناقيد (معطيات وزارة الداخلية عولجت من قبل مركز "عدالة")

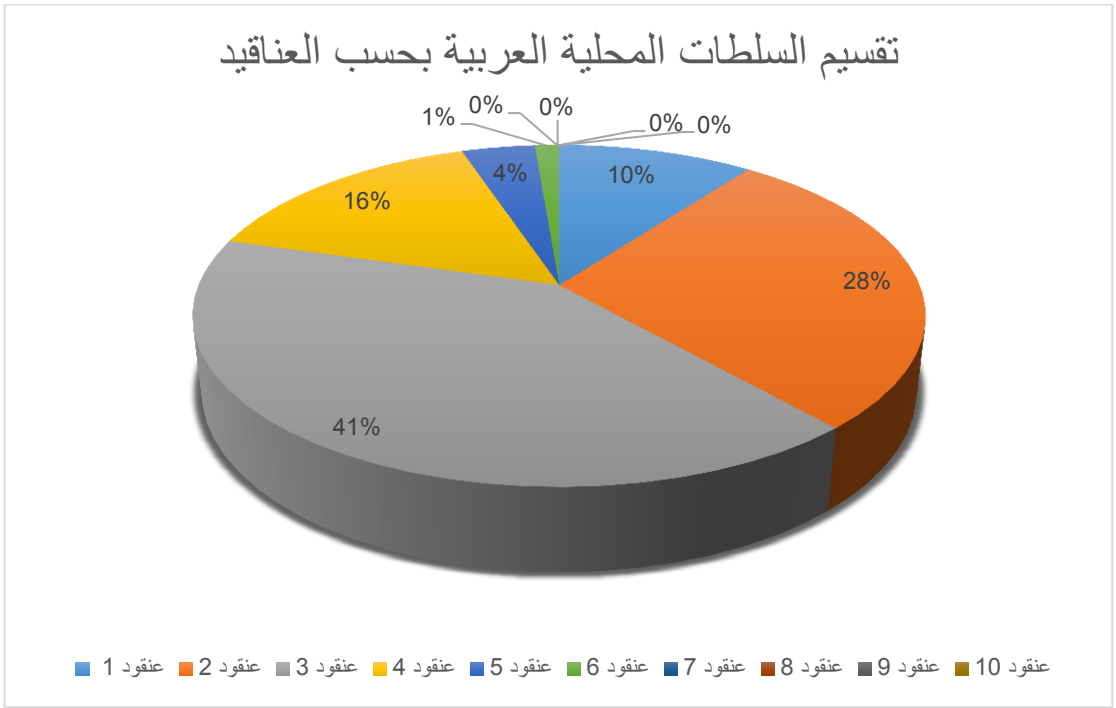

التشغيل

حتى في مجال التشغيل هناك تمييز بارز ضد المواطنين العرب، الأمر الذي يساهم في ارتفاع نسب الفقر في وسطهم، وذلك لأن الاندماج في سوق العمل هو أحد المركبات الأساسية في تقليص حجم الفقر. إن وضع تشغيل المواطنين العرب هو مزر بشكل خاص، ومرتبط في جوهره بالوضع الاجتماعي الاقتصادي. كما أن دراسات كثيرة وقفت على الفجوات الملموسة بين السكان اليهود والسكان العرب في سوق العمل، وحقيقة أنها تنبع من التمييز ضد المواطنين العرب، الأمر الذي يؤثر على نسبة المشاركة في سوق العمل وعروض العمل المتوفرة والدخل من العمل. هذه الأمور تجلت في الاستطلاع الذي أجري مؤخرا من قبل مفوضية المساواة في فرص العمل، والتي يتضح منها أن نحو 40% من العرب يشعرون بالتمييز ضدهم في الحصول على عمل، وأن هويتهم القومية تمس باحتمالات قبولهم في أماكن العمل. وبيّن الاستطلاع أن نحو 32% من الأكاديميين العرب في المهن التي تتطلب تخصصا وجدوا مكان عمل فقط بعد مرور عام ونصف حتى عامين من إنهاء تعليمهم.[6]

تظهر معطيات التمييز أن:

- في العام 2012، شارك نحو 27% من النساء العربيات في سوق العمل المدني، مقارنة بـ 64.3% من النساء اليهوديات، و 66.1% من الرجال العرب، و 69.7% من الذكور اليهود.[7]

- في العام 2012، كانت نسبة البطالة في وسط النساء العربيات تصل إلى 18%، مقابل 11% في وسط الرجال العرب، و 5.8% في وسط النساء اليهوديات، و 5.5% في وسط الذكور اليهود، علما أن 30% من العاطلين عن العمل هم من العرب.[8]

- في العام 2012، كان متوسط الدخل الشهري الإجمالي يصل إلى 4,956 شيكل للنساء العربيات، مقابل 6,383 شيكل للرجال العرب، و 7,509 شيكل للنساء اليهود، و 12,605 شيكل للذكور اليهود.[9]

---

[6] جنان بصول، استطلاع: **40% من العرب يشعرون بالتمييز ضدهم في القبول للعمل**، Themarker، 2015/12/09، على الرابط: http://www.themarker.com/career/1.2794596.

[7] الدائرة المركزية للإحصاء، تقرير إحصائي سنوي لإسرائيل 64 (2013) جداول رقم 12.5 و 12.10

[8] مركز طاوب "البطالة في الوسط العربي مضاعفة عن تقديرات الماضي"، بيان للصحافة 2012/10/09

[9] استطلاع المصروفات البيتية 2012، للدائرة المركزية للإحصاء

- بحسب التقرير الأخير لمفوضية خدمات الدولة، فإن تمثيل العرب في خدمات الدولة لا يزال أقل بكثير من نسبتهم السكانية، ويصل إلى 9.27%. كما يتضح من التقرير نفسه أنه في العام 2007 وصلت نسبة المواطنين العرب العاملين في الوظائف الحكومية إلى 6.17%. وخلال السنوات الست حصل ارتفاع بنسبة 3.1% فقط، ما يعني أن الحديث عن ارتفاع ثابت تقريبا يصل إلى 0.5% سنويا فقط. وبحسب وتيرة الارتفاع هذه، فإن تمثيل العرب في وظائف الدولة سيكون ملائما، مساويا لنسبتهم السكانية، بعد 25 عاما من اليوم.[10]

لهذه المعطيات يمكن إضافة نتائج تقرير الفقر[11] والذي بموجبه فإن أحد العوامل التي أثرت على الفقر هو الهبوط الحاد في أجور العمال غير المهنيين (هبوط بنسبة 7.3%) والموظفين (بنسبة 9.5%) في العام 2014. وفي الواقع، فإن الحديث عن مجالات تضم تركيز عمل عال في وسط الذكور العرب. وينضاف إلي ذلك نسبة المشاركة المنخفضة في القوة العاملة في وسط النساء العربيات، خاصة وأن التقرير يشير إلى تراجع ملموس في معدل الفقر للعائلات العربيات مع معيلين اثنين من 25% في العام 2013 إلى 17% في العام 2014.

ولذلك، فطالما لا يتم القضاء على التمييز ضد المواطنين العرب في مجال التشغيل فإن نسبة الفقر في وسطهم لن تتراجع.

[10] **التمثيل الملائم للسكان العرب، بما في ذلك الدروز والشركس في وظائف الدولة**، 2014، مفوضية خدمات الدولة،
[11] صفحة 40 من تقرير الفقر

التربية والتعليم

كما أشارت اللجنة لمكافحة الفقر في التقرير الذي نشر من قبلها في العام 2014، فإن جهاز التربية هو الآلية الأساسية والأهم لقيادة التغيير في وضع الأولاد من طبقات اجماعية متدنية وإخراجهم من الفقر.[12] وهناك علاقة قوية بين التحصيل العلمي وبين تحصيل الفرد الشهري واحتمالات البقاء في حالة فقر. ولذلك، فإن لجهاز التربية دورا مهما وجديا في تقليص الفقر والفجوات الاقتصادية والاجتماعية في المجتمع. كما أن الدراسات في مجال التربية تظهر أنه طالما كانت الخلفية الشخصية لكل طالب (التحصيل العلمي لذويه ومعدل دخل الفرد في الأسرة) ذات خصائص منخفضة أكثر، فإن أهمية جهاز التربية ترتفع، وترتفع أهميتها في النجاح في التعليم، وتقليص الفجوات الاجتماعية – الاقتصادية.[13]

بحسب معطيات وزارة المعارف[14]، بين السنوات 2007 و 2011، فقد تم تسجيل تقلص في الفجوة بين اليهود والعرب، ولكن بدءا من العام 2011 فقد اتسعت الفجوة مجددا. وعلى سبيل المثال، في العام 2014 كانت علامات امتحانات "الميتساف" في صفوف الثوامن تصل إلى 548 و 498 في الرياضيات لليهود والعرب على التوالي، و 531 و 476 في اللغة الإنجليزية لليهود والعرب على التوالي، و 567 و 520 في العلوم والتكنولوجيا لليهود والعرب على التوالي. إضافة إلى ذلك، في العام 2011 كانت نسبة ذوي التحصيل التعليمي الابتدائي تصل إلى 37% في وسط الطلاب العرب، مقابل 16% في وسط الطلاب اليهود. ولكن في وسط ذوي التحصيل التعليمي فوق الثانوي كانت نسبة الطلاب العرب تصل إلى 17% فقط، مقابل 40% في وسط الطلاب اليهود.[15]

تشهد الميزانيات والموارد المخصصة للمدارس في التعليم العربي والوضع المادي للمدارس أيضا على التمييز ضد الطلاب العرب. ويتضح من معطيات وزارة المعارف للعام 2014[16]، أن هناك فجوات جدية في الميزانيات التي يحصل عليها الطلاب العرب وبين الطلاب اليهود:

- طالب ابتدائي يهودي، من خلفية اقتصادية ضعيفة جدا، يحصل على ميزانية أكبر بـ 23% من الميزانية التي يحصل عليها طالب عربي من نفس الخلفية.

---

[12] اللجنة لمكافحة الفقر في إسرائيل، **الجزء 2: تقارير اللجان الثانوية** (2014)، صفحة 273.

[13] ميخال بليكوف، **الفجوات بين اليهود والعرب في جهاز التربية – البنية التحتية المادية** (جمعية سيكوي، 2014).

[14] أور كشتي، **تحليل – الفجوات في نتائج امتحانات الميتساف: شهادة أخرى على الفوارق بين الطلاب**، هآرتس 2015/11/18، على الرابط:
http://www.haaretz.co.il/news/education/.premium-1.2778983?=&ts=_1450171178975

[15] أعلاه، ملاحظة هامشية 6، تقرير جمعية "سيكوي".

[16] شاؤول أمستردمسكي، **تمييز ممأسس: طلاب المدارس الحكومية – الدينية يحصلون على أكبر الميزانيات**، كلكاليست (2014/12/04)، على الرابط: www.themarker.com/news/education/1.2760538

- طالب يهودي في المرحلة الإعدادية، من خلفية اقتصادية ضعيفة جدا، يحصل على ميزانية أعلى بـ 48% من الميزانية التي يحصل عليها طالب عربي من نفس الخلفية.

- طالب يهودي في مدرسة ثانوية، من خلفية اقتصادية ضعيفة جدا، يحصل على ميزانية أعلى بـ 67% من الميزانية التي يحصل عليها طالب عربي من نفس الخلفية.

علاوة على ذلك، تظهر الدراسات أن هناك نقصا شديدا في عدد الغرف التعليمية في المدارس العربية. وفي العام 2011، على سبيل المثال، فإن ما يقارب الثلث من الغرف الدراسية كان ينقص المدارس العربية. والنتيجة المباشرة لهذا النقص في الغرف الدراسية هو زيادة معايير الكثافة في الغرف الدراسية وفي مبنى المدرسة وساحتها، الأمر الذي يؤدي إلى المسّ بنوعية التعليم. وينضاف إلى ذلك النسبة العالية من المدارس العربية التي لا يوجد فيها مكتبات ومراكز موارد، ونقص في قاعات الرياضة، والتي هي جزء لا يتجزأ من التعليم، وذات أهمية كبيرة في إثراء العملية التعليمية.[17]

التمييز في الميزانيات، وعدد الطلاب الكبير في الصف الواحد في المدارس العربية، مقارنة بالمدارس اليهودية، وغياب التمييز التفضيلي، هي الأسباب الأساسية للفجوات في التحصيل العلمي، وفي ارتفاع نسبة وعمق الفقر في وسط السكان العرب.

[17] أعلاه، ملاحظة هامشية، تقرير جمعية "سيكوي".

خاتمة

أظهر العام 2014 زيادة في خطورة وضع العائلات العربية، حيث أن الحديث عن ارتفاع بنسبة 5% في معدل الفقر في وسط هذه العائلات. كما أن الفجوة بين العائلات العربية والعائلات اليهودية ارتفعت بما يعادل ثلاثة أضعاف في غير صالح السكان العرب. ويشير تقرير الفقر إلى العوامل التالية باعتبار أنها مؤثرة على الفقر وعدم المساواة في إسرائيل: هبوط حاد في الأجور وخاصة في وسط العمال غير المهنيين وفي وسط الموظفين، هبوط في نسبة التشغيل، وهبوط حاد في مخصصات الأطفال. هذه العوامل تؤثر بشكل خاص على السكان العرب، وليس عليهم وحدهم. إن التمييز الممأسس ضد المواطنين العرب، الذي يتبدى في جملة من المجالات، بينها المجالات الأربعة التي استعرضت بشكل مقتضب أعلاه، هي التي تبقي الفقر والفجوات الاجتماعية قائمين، وتلقي بأكثر من نصف العائلات العربية إلى ما دون خط الفقر.